قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٧

بالموافقة على اتفاق المظلة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبى وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك التعمير الألمانى «الشركاء الأوروبيون فى التنمية» بشأن مشروع مزرعة الرياح بخليج السويس ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق المظلة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبى وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك التعمير الألمانى "الشركاء الأوروبيون فى التنمية" بشأن مشروع مزرعة الرياح بخليج السويس الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٣، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٠ مارس سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١١ شوال سنة ١٤٣٨هـ

(الموافق ٥ يوليو سنة ٢٠١٧م) .

اتفـــاق مظلـة

بين

جمهورية مصر العربية

ممثلة فى وزارة التعاون الدولى

(المقترض / المستفيد)

و

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

والاتحاد الأوروبى (EU) يمثله المفوضية الأوروبية (EC)

وبنك الاستثمار الأوروبى (EIB)

وبنك التعمير الألمانى (KFW)

(يُشار إلى الاتحاد الأوروبى، والوكالة الفرنسية للتنمية،

وبنك الاستثمار الأوروبى ، وبنك التعمير الألمانى معًا بـ «شركاء التنمية

الأوروبيين»، وإلى كلٍّ منهم على حدة بـ «شريك التنمية الأوروبى»)

بشـــأن

مزرعة الرياح بخليج السويس

(المشروع)

أُبرم فى القاهرة فى ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦

التمهيد

إن جمهورية مصر العربية ممثلة فى حكومتها

(حكومة جمهورية مصر العربية) و شركاء التنمية الاوروبيين

نظراً لأهمية تعزيز التعاون المثمر بين جمهورية مصر العربية وشركاء التنمية الأوروبيين ،

ورغبةً فى تقوية وتدعيم علاقاتهم من خلال التعاون المشترك فى إطار الشراكة ،

وإدراكًا منهم أن هذه الشراكة الوثيقة تشكل أساس اتفاق المظلة هذا ،

ويهدف للمساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ،

وأخذاً فى الاعتبار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الموقع فى ٢٠٠٥ (الملكية، والتنسيق، والمواءمة، والنتائج، والمساءلة المتبادلة) وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، وبرنامج عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ (الاستثمار فى الطاقة المستدامة والمرنة للجميع)، وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للأمم المتحدة (الهدف ٧: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة والهدف ١٣: التصدى لتغير المناخ)، بالإضافة إلى الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى المؤتمر الـ ٢١ للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والذى عقد فى باريس ،

وفى ضوء ما يلى :

(أ) اتفاق المشاركة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى الذى دخل حيز النفاذ فى ١ يونيو ٢٠٠٤، وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبى ومصر المصدق عليها بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٤، ومجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبى ومصر المنعقد فى بروكسل بتاريخ ٦ مارس ٢٠٠٧، وقرار المفوضية رقم C(2009) 3951 الذى اعتمد التمويلات ذات الصلة بمرفق الجوار للاستثمار ،

(ب) الاتفاق الإطارى الموقع بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبى فى ١٩ يوليو ١٩٩٧،

(جـ) الاتفاق الإطارى الموقع بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية AFD فى ١٩ أبريل ٢٠٠٦،

(د) المذكرتين الشفاهيتين رقمى ٥٩٧ و ٧٤٣ الصادرتين بواسطة سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية للحكومة المصرية فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، و١ ديسمبر ٢٠١٥ على التوالى، وسيتم توقيع الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى (الاتفاق الحكومى)،

من ثم، تم الاتفاق على الآتى:

(المادة ١)

مصطلحات

AFD	Agence Francaise de Dévelopement	الوكالة الفرنسية للتنمية .
CBE	Central Bank of Egypt	البنك المركزى المصرى .
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية .
EDP	European Development Partner	شريك التنمية الأوروبى .
EIB	European Investment Bank	بنك الاستثمار الأوروبى .
EU	European Union	الاتحاد الأوروبى .
EUR	Euro	اليورو .

GOE	Government of the Arab Republic of Egypt	حكومة جمهورية مصر العربية .
KFW	Kreditanstalt für wiederaufbau	بنك التعمير الألمانى .
REA	New and Renewable Energy Authority	هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة .
MERE	Ministry of Electricity and Renewable Energy	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة .
NIF	Neighbourhood Investment Facility	مرفق الجوار للاستثمار .

(المادة ٢)

أهداف المشروع

يتمثل المشروع فى إنشاء مزرعة رياح بقدرة مركبة ٢٠٠-٢٥٠ ميجاوات بخليج السويس، كما يعتبر جزءاً من الاستراتيجية القومية لزيادة سعة الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة، ولتحقيق هدف استخدام الطاقة المتجددة بنسبة (٢٠٪) من مجموع الاستهلاك الكلى للطاقة بحلول عام ٢٠٢٠، أهداف المشروع : (١) المساهمة فى تأمين إمداد مصر بالكهرباء بزيادة القدرة المركبة وتنويع مصادر توليد الكهرباء، و(٢) المشاركة فى الحد من آثار التغيرات المناخية من خلال تطوير طاقة الرياح .

(المادة ٣)

الحزمة التمويلية

تأسيساً على النتيجة الإيجابية لعملية التقييم التى أجراها شركاء التنمية الأوروبيون، وبناءً على التفويض الصادر لكل شريك أوروبى فى التنمية من السلطات المختصة لهم (شاملاً، لتجنب الشك، المجلس التشغيلى لمرفق الجوار للاستثمار) لإبرام اتفاق تمويل/ قرض

مع حكومة جمهورية مصر العربية، يتيح شركاء التنمية الأوروبيون الحزمة التمويلية لحكومة جمهورية مصر العربية بموجب الشروط المنصوص عليها فى المادة الثالثة فقرة (٢) أدناه (الحزمة التمويلية) ووفقًا للمادة الخامسة أدناه .

سيتم تنفيذ المشروع بواسطة هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة التى ستتلقى الحزمة التمويلية من خلال البنك المركزى المصرى .

نيابةً عن شركاء التنمية الأوروبيين، يعد بنك التنمية الألمانى بمثابة مؤسسة تمويل وجهة اتصال رئيسية .

ويوضح الجدول أدناه القيمة والمدة المقترحة لمساهمة كل شريك من شركاء التنمية الأوروبيين:

	الحد الأقصى للمبلغ	معدل الفائدة	الاستحقاق (الأعوام)	فترة السماح (الأعوام)
الوكالة الفرنسية للتنمية .	٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو	٦ أشهر يوريبور + ٢١ نقطة أساس *	١٥	٤
بنك الاستثمار الأوروبى .	١١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو	٦ أشهر يوريبور + ٢١ نقطة أساس **	٢٠	٥
الاتحاد الأوروبى	٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو	منحة		
بنك التعمير الألمانى مقسمة على النحو التالى :	٧٢,٠٢٢,٦٦٥,١٠ يورو	٠	٤٠	١٠
	٦١,٥٢٢,٦٦٥,١٠ يورو	٠,٧٥٪		
	١٠,٥٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو	٢٪	٣٠	١٠
جمهورية مصر العربية / هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ***	٧٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو			
المجموع الكلى	٣٤٥,٠٢٢,٦٦٥,١٠			

الملاحظات :

تشير علامة "*" إلى المعدل الاسترشادى للفائدة الثابت بواقع (٨٤ , ٠٪) سنويًا طبقًا للشروط السائدة فى السوق فى تاريخ اتفاق المظلة الماثل، وستطبق عمولة الارتباط على المبالغ غير المسحوبة بمعدل متزايد من (٢ , ٠٪) إلى (٥ , ٠٪) سنوياً طوال مدة السحب .

تشير علامة "**" إلى معدل الفائدة الثابت بواقع (١٥ , ١٪) سنويًا طبقًا للظروف السائدة فى السوق فى تاريخ اتفاق المظلة الماثل .

تشير علامة "***" إلى قيمة معادلة للجنيه المصرى وتعد مبالغ استثمارات الحكومة المصرية صافية من الضرائب المحلية والرسوم المستحقة ذات الصلة بالمشروع .

١ - يتعهد المقترض/ المستفيد بتوفير مساهمة محلية للمشروع طبقًا لخطة التنفيذ .

٢ - تعتبر الحزمة التمويلية بواسطة جميع أطراف اتفاق المظلة الماثل بمثابة حزمة واحدة مشتركة حيث تم الاتفاق على أنه لا يمكن تقسيم الحزمة التمويلية المعنية وأن المساهمة الكلية لشركاء التنمية الأوروبيين تبلغ ٢٦٧٠٢٢٦٦٥١٠ يورو، كما يتفق أطراف هذا الاتفاق على أنه قد تم تصميم الحزمة التمويلية بطريقة تسمح بأن يصل متوسط سعر فائدة مرجح إلى حوالى (٥٣ , ٠٪) سنويًا، وعنصر المنحة يبلغ تقريبًا حوالى (٦٨,٦٪) طبقًا لنظام لجنة مساعدات التنمية (جزء من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) .

٣ - لا يتم تمويل الضرائب والجمارك (شاملة رسوم الاستيراد) من الحزمة التمويلية .

٤ - كما يتعهد المقترض / المستفيد بأن يقوم بالآتى :

(أ) أن يتيح لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة القروض والمنح الاستثمارية الخاصة بالحزمة التمويلية، بدون ضرائب أو رسوم جمركية أو أية رسوم أو تكاليف أخرى .

(ب) أن يقدم مساهمة الحكومة المصرية للمشروع من خلال وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة/هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة .

(المادة ٤)

سداد القروض

يتعهد المقترض/ المستفيد بأن تقوم وزارة المالية التابعة له بسداد جميع المستحقات فى ظل اتفاق المظلة الماثل وكل اتفاق قرض/تمويل يتم إبرامه بواسطة المقترض/ المستفيد مع كل شريك من شركاء التنمية (على النحو الموضح فى المادة ٦ أدناه) .

(المادة ٥)

ترتيبات التنفيذ

١- يخضع تنفيذ واستخدام المبالغ المحددة فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق والشروط والأحكام ذات الصلة بها (خصوصًا، على سبيل المثال لا الحصر، حساب الفائدة المطبقة على القروض، شروط السحب والسداد، شروط الدفع المتأخر وفوائد التأخير، شروط الدفع مقدمًا والإلغاء، الضمانات والتعهدات ذات الصلة بالمقترض/ المستفيد، متطلبات بنود إجراءات الشراء وتنفيذ المشروع، إجراءات إعداد التقارير، حالات التقصير، والشروط السابقة للتوقيع والسحب) لاتفاقات القرض/التمويل التى سيتم توقيعها بواسطة المقترض / المستفيد (ممثلاً، ليس حصريًا، بواسطة الوزارات المشتركة فى تنفيذ وتمويل المشروع، بحسب الأحوال والبنك المركزى المصرى) وكل شريك من شركاء التنمية الأوروبيين، وسيتم شراء السلع والخدمات الممولة من القروض/ المساهمة المالية الخاصة بشركاء التنمية الأوروبيين طبقًا لإرشادات بنك التعمير الألمانى .

٢- يعتزم الاتحاد الأوروبى تفويض إدارة مساهمته بالمشروع تحت إطار مرفق الجوار للاستثمار لبنك التعمير الألمانى، حيث سيتم توقيع اتفاق منفصل بين الاتحاد الأوروبى وبنك التعمير الألمانى ("اتفاق التفويض")، ومن ثم ، سيتم توقيع اتفاق تمويل بين المستفيد وبنك التعمير الألمانى بخصوص توجيه هذه المساهمة للمشروع. وسيشمل هذا الاتفاق بنوداً ذات صلة بالإدارة المالية لمساهمة الاتحاد الأوروبى والسحب ذات الصلة بحساب المشروع .

٣- سيقوم كل شريك تنمية أوروبى بصرف المبالغ طبقًا لاتفاق القرض/ التمويل الخاص به فقط فى حالة إذا ما:

(أ) دخل اتفاق المظلة هذا حيز النفاذ وأصبح واجب النفاذ .

(ب) تم توقيع ونفاذ كافة اتفاقات القروض/ التمويل اللازمة مع كل شريك من شركاء التنمية .

(جـ) لم ينشأ أى حدث بموجب أي اتفاق قرض/ تمويل من شأنه تمكين أى شريك تنمية أوروبى - طبقًا لاتفاق القرض/ التمويل - من إنهاء اتفاق القرض/ التمويل أو إلغاء أو تعليق الصرف .

(د) تم تحقيق الفعالية المتبادلة (أى لتجنب الشك، استيفاء كافة الشروط السابقة للسحب) لكل اتفاق قرض/تمويل .

(المادة ٦)

اتفاقات القرض/التمويل

يشترط حصول كل شريك تنمية أوروبى فى التنمية على تفويض من سلطاته المختصة لإبرام اتفاق قرض/ تمويل، قبول كافة أطراف هذا الاتفاق البنود الخاصة باتفاق القرض/التمويل هذا من أجل تنفيذ المشروع موضوع اتفاق المظلة هذا:

(أ) يقوم كلٌّ من بنك الاستثمار الأوروبى (EIB) وبنك التعمير الألمانى (KFW) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بالتفاوض / الموافقة وتوقيع اتفاقيات القرض/ التمويل الخاصة بكلٍّ منهم مع المقترض/المستفيد، ممثلاً فى البنك المركزى المصرى وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة حسبما تكون الحالة، و

(ب) يقوم الاتحاد الأوروبى والمستفيد بالتفاوض وتوقيع اتفاق التمويل الخاص به مع وزارة التعاون الدولى ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة نيابةً عن المستفيد .

(جـ) يوافق كلٌّ من الاتحاد الأوروبى وبنك التعمير الألمانى على بنود تنفيذ الاستثمارات ومنح المساعدة الفنية الممولة فى إطار مرفق الجوار للاستثمار من خلال إبرام اتفاق تفويض .

بالنسبة للاتحاد الأوروبى، يمثل توقيع اتفاق المظلة التزامًا بمحتوياته، لكنه لا يكون ملزمًا قانونًا حتى التوقيع الكامل لـ (١) اتفاق التفويض مع بنك التعمير الألمانى و/أو (٢) اتفاق التمويل مع المستفيد .

(المادة ٧)

الامتيازات

اتساقًا مع الأحكام ذات الصلة بالاتفاقات المذكورة فى الديباجة من (أ إلى د) عاليه، يتعين على المقترض/ المستفيد إعفاء شركاء التنمية الأوروبيين من كافة الضرائب بما فى ذلك ضريبة المبيعات، الرسوم الجمركية، والرسوم العامة الأخرى المفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقات المشار إليها فى المادة (٥) والمادة (٦) أعلاه .

(المادة ٨)

متابعة تقدم وتنفيذ المشروع

يقوم شركاء التنمية الأوروبيون فى التنمية والمقترض/المستفيد، وتمثلها - ليس على سبيل الحصر - الوزارات والمؤسسات الأخرى المشاركة فى تنفيذ المشروع، بتنظيم بعثات مشتركة دورية لمتابعة تقدم سير العمل لضمان أن حصيلة الحزمة التمويلية يتم استخدامها

فى الأغراض المخصصة لها وطبقًا لاتفاقات القرض / التمويل المشار إليها فى المادتين الخامسة والسادسة المذكورتين أعلاه .

(المـادة ٩)

تسوية النزاعات

يتم تسوية أى نزاع أو خلاف أو جدل أو مطالبة تنشـأ فيما يتعلق باتفاق المظلة هذا وديًا بقدر الإمكان بالاتفاق بين أطراف هذا الاتفاق .

(المـادة ١٠)

دخول اتفاق المظلة حيز النفاذ

يخطر المقترض/ المستفيد شركاء التنمية الأوروبيين من خلال بنك التعمير الألمانى (بصفته مؤسسة التمويل الرائدة)، عن طريق إخطار كتابى، فور إتمام جميع المتطلبات القانونية لجمهورية مصر العربية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ووجوب النفاذ .

ويكون تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام بنك التعمير لهذا الإخطار الكتابى من المقترض/المستفيد .

تم تحرير هذا الاتفاق فى القاهرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦ من ١٤ نسخة أصلية، ٧ نسخ باللغة العربية و٧ باللغة الإنجليزية، لكل منها ذات الحجية، وفى حالة الاختلاف فى التفسير، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

جمهورية مصر العربية
وزارة التعاون الدولى
د . سحر نصر

شركاء التنمية الأوروبيون
الوكالة الفرنسية للتنمية
(إمضـــاء)
بحضور السيد سفير جمهورية فرنسا
(إمضـــاء)
الاتحاد الأوروبى
يمثله المفوضية الأوروبية
(إمضـــاء)
بنك الاستثمار الأوروبى
(إمضـــاء)
بنك التعمير الألمانى
(إمضـــاء)

قرار وزيـر الخارجية

رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٧

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٤٣) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٠ بشأن الموافقة على اتفاق المظلة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبى وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك التعمير الألمانى "الشركاء الأوروبيون فى التنمية" بشأن مشروع مزرعة الرياح بخليج السويس الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٣ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٧/٧/٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٧/٧/٨ ؛

قـــرر:

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاق المظلة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبى وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك التعمير الألمانى "الشركاء الأوروبيون فى التنمية" بشأن مشروع مزرعة الرياح بخليج السويس الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٣

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ٢٠١٧/٧/٢٤

صدر بتاريخ ٢٠١٧/٨/٦

وزير الخارجية

سامح شكرى